Distribution: Restricted EB 2006/88/R.7 14 September 2006
Original: English البند 7(أ) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الرابعة والأربعين

للاستعراض

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الرابعة والأربعين

1 - يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الرابعة والأربعين التي انعقدت في 8 سبتمبر/أيلول عام 2006. وكان هناك خمسة بنود مدرجة للمناقشة في جدول الأعمال وهي: (أ) انتخاب رئيس لجنة التقييم؛ (ب) عرض أولي لبرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد لعام 2007؛ (ج) تقييم الاستراتيجية الإقليمية للصندوق لآسيا والمحيط الهادي؛ (د) استعراض تقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة مشفوعاً بتعليقات مكتب التقييم؛ (هـ) تقييم خطة عمل الصندوق لتعزيز فعاليته الإنمائية.

2 - وشارك في هذه الدورة جميع أعضاء اللجنة (بلجيكا، الكاميرون، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، السويد، سويسرا). وحضر الاجتماع مراقبون عن كل من الصين، وفرنسا، وباكستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وضم الاجتماع أيضاً عدداً من موظفي الصندوق، بينهم مساعد الرئيس المسؤول عن دائرة إدارة البرامج، ومديرا مكتب التقييم وشعبة آسيا والمحيط الهادي، والمدير التنفيذي المسؤول عن تنفيذ خطة العمل، وآخرون.

3 - **انتخاب رئيس اللجنة.** تم انتخاب المكسيك لرئاسة لجنة التقييم اعتباراً من سبتمبر/أيلول عام 2006 وحتى أغسطس/آب عام 2007. كما تقرر أن تحل إندونيسيا محل المكسيك في هذا المنصب في سبتمبر/أيلول عام 2007 وإلى حين انتهاء ولاية اللجنة الحالية.

4 - **عرض أولي لبرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد لعام 2007.** لاحظت اللجنة الزيادات الضخمة في المستوى المقترح لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2007، ولكنها تلقت تأكيدات بأن العام 2007 يعتبر استثنائياً بهذا الصدد، وأن من المنتظر أن يهبط مستوى برنامج العمل والميزانية مرة أخرى في عام 2008.

5 - ويرجع المستوى الضخم لبرنامج العمل والميزانية التقديرية لعام 2007 إلى أربعة عوامل رئيسية هي: (أ) زيادة عدد عمليات التقييم ذات المستوى العالي، مثل ارتفاع عدد عمليات تقييم البرامج القطرية وأنشطة التقييم التي ستجرى بصورة مشتركة مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن استراتيجيات وعمليات التنمية الزراعية والريفية في أفريقيا العائدة للمؤسستين، والتي تتطلب قدراً أكبر من الجهود والموارد؛ (ب) طلب وظيفتي تقييم إضافيتين (الأولى ضمن الملاك والثانية مؤقتة) في مكتب التقييم نتيجة لتقدير أعباء العمل الذي قام به خبير استشاري مستقل بالتعاون مع مكتب الموارد البشرية، وسينجز هذا التقدير في نهاية سبتمبر/أيلول عام 2006؛ (ج) الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة في مكتب التقييم التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ (د) الزيادة السعرية الشاملة، كبقية وحدات الصندوق، في بنود ميزانية تكاليف الموظفين والتكاليف من غير الموظفين.

6 - وعند تقديم الصيغة المقترحة لبرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد لعام 2007 أبرز المكتب التغير الهيكلي في العناصر الرئيسية لهذا البرنامج، والتي تستلزم تحولاً في عمليات التقييم من مستوى المشروعات إلى مستوى أعلى، مثل مستوى البرامج القطرية، والاستراتيجيات الإقليمية، ومستوى المؤسسة. وتتسم عمليات التقييم هذه بقدر أكبر من التعقيد وتحتاج إلى موارد أضخم بالمقارنة مع عمليات تقييم المشروعات. ويرجع هذا التشديد على عمليات التقييم عالية

المستوى، الذي شهدته السنوات القليلة الماضية بالفعل والمتماشي مع الاتجاه السائد في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، إلى عدد من الأسباب، بما في ذلك قرار المجلس التنفيذي القاضي بأن يجري مكتب التقييم عمليات تقييم لعدد من السياسات، والاستراتيجيات، ومسارات العمل الرئيسية، وكذلك التوسع في تنفيذ عمليات تقييم البرامج القطرية. ورغم أهمية عمليات التقييم عالية المستوى وما تحظى به من تشديد، فقد تلقت اللجنة التأكيد بأن مكتب التقييم سيواصل تنفيذ عدد كاف من عمليات تقييم المشروعات في المستقبل.

7 - ويخلِّف التحول نحو عمليات التقييم عالية المستوى آثاراً مهمة على الموارد البشرية والمالية في مكتب التقييم، والتي كان يمكن استيعابها في الماضي عبر مكاسب الكفاءة الأساسية ضمن المكتب، والمستخلصة عبر تعزيز منهجيات التقييم، وتعميم عمليات الاتصال ضمن أنشطة التقييم الفردية، والتوسع في الجهود والمهام التي يقوم بها موظفو المكتب. على أن الزيادة المقترحة في الحجم الكلي والطابع الناشئ لبرنامج عمل المكتب لعام 2007 قد تجاوزا كثيراً مكاسب الكفاءة التي يحققها المكتب.

8 - وأعربت اللجنة عن موافقتها الشاملة على ما اقترحه مكتب التقييم من أولويات، وبرنامج للعمل، وقضايا للموارد لعام 2007. وعبرت عن ارتياحها من أن الزيادة التقديرية في الميزانية المقترحة لعام 2007 ترجع برمتها إلى زيادة حجم برنامج العمل المقترح وتعقيده. كما أقرت اللجنة بأن كل أنشطة التقييم المخصوصة التي يزمع المكتب القيام بها عام 2007 هامة وضرورية. وعلى وجه الخصوص، أبدت اللجنة تأييدها لعملية التقييم المشتركة مع مصرف التنمية الأفريقي. غير أنه بالنظر إلى أهمية هذه العملية وتعقيدها فقد طلبت اللجنة إلى المكتب تقديم المزيد من التفاصيل عنها لمناقشتها خلال دورتها الخامسة والأربعين في أكتوبر/تشرين الأول، في إطار بحث الاقتراح المتعلق ببرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2007. وبالإضافة إلى ذلك فقد طلبت اللجنة إلى المكتب، وخلال وضعه للصيغة النهائية لبرنامج عمله وميزانيته لعام 2007، أن يلتمس السبل والوسائل لتأخير الشروع في بعض عمليات التقييم بما يكفل خفض المستوى المقترح لبرنامج العمل والميزانية لعام 2007.

9 - **تقييم الاستراتيجية الإقليمية للصندوق لآسيا والمحيط الهادي.** ناقشت لجنة التقييم بعد ذلك تقييم استراتيجية الصندوق في آسيا والمحيط الهادي، وهو أول تقييم لإحدى الاستراتيجيات الإقليمية الخمس للصندوق، جنباً إلى جنب مع اتفاق نقطة الانجاز المتعلق بها. ويبرز هذا الاتفاق تأييد إدارة الصندوق لما خلص إليه التقييم من استنتاجات رئيسية وموافقتها الشاملة على تنفيذ توصياته. وأعربت اللجنة عن إقرارها للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها التقييم، ولاحظت ما قام به مكتب التقييم من جهد طيب، ولاسيما وأن الاستراتيجية الإقليمية المعتمدة عام 2002 لم تكن مجهزة بإطار للنتائج، وهو ما جعل أمر تقييمها محفوفا بالتحديات. وفيما يتصل بالتساؤلات المتعلقة بمدى فائدة القيام بعمليات تقييم للاستراتيجيات الإقليمية، أعربت اللجنة عن ارتياحها من أن عملية تقييم الاستراتيجية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي قد خلصت إلى استنتاجات متينة وواسعة تشكل مرتكزات أساسية للمضي قدماً في تطوير الأنشطة والاتجاهات الاستراتيجية الشاملة للصندوق في الإقليم. إلا أن القلق العام من فائدة الاستراتيجيات الإقليمية يبقى قائما الأمر الذي قد يستدعي المزيد من التفكير.

10 - ولاحظت اللجنة أن أداء الحافظة في الإقليم جيد، ولاسيما بالمقارنة مع التصنيفات على مستوى الصندوق المدرجة في التقرير السنوي بشأن نتائج عمليات الصندوق وأثرها. إلا أنه ما يزال هناك قلق بشأن الترويج المنتظم

للابتكارات، وأنشطة التكرار، وتوسيع النطاق، وحوار السياسات وتعزيز علاقات الشراكة، والاستهداف، والاستدامة، والتي يقر التقييم بأنها ميادين تحتاج إلى تحسين. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقييم الاستراتيجية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي يخلص إلى أنه كان بالمستطاع تحقيق مستوى أعلى من أداء الحافظة والنتائج الشاملة لو كانت هناك إدارة منتظمة لأساليب سير العمل. وخلص التقرير إلى أن ثلاثاً من الاتجاهات الاستراتيجية الخمسة المدرجة في الاستراتيجية الإقليمية لعام 2002، وهي الحد من الفقر بين السكان الأصليين، وتعزيز قدرات النساء، وإرساء ائتلافات الفقراء، تعتبر مناسبة كاتجاهات استراتيجية للصندوق في آسيا والمحيط الهادي. على أن التقييم يلاحظ أن من الواجب إعادة النظر في تنمية المناطق المحرومة وتعزيز السلام للحد من الفقر كاتجاهات استراتيجية في الاستراتيجية الإقليمية الجديدة. وأخيراً، يشير التقييم إلى أن الاستراتيجية الإقليمية لا تمثل أداة إدارة فعالة بشكل كامل بالنظر إلى أنها لا تتضمن، مثلاً، مؤشرات للأداء، كما أنها لا تتوسع في الموارد اللازمة لتنفيذها بشكل فعال.

11 - وأشارت اللجنة إلى الأهمية الخاصة لقيام التقييم بتغطية مجموعة مختارة من عمليات الإدارة وأساليب العمل في الصندوق، مثل إدارة الموارد البشرية والمالية، والصلات بينها وبين النتائج الشاملة التي يحققها الصندوق في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة تأكيدات بأنه ستتاح لها الفرصة، بحكم اختصاصاتها، في مناقشة الاستراتيجية الإقليمية الجديدة للصندوق في آسيا والمحيط الهادي التي ستضعها الإدارة، وذلك قبل عرض هذه الاستراتيجية على المجلس التنفيذي في عام 2007.

12 - وأخيراً، لاحظت اللجنة أن الصندوق، وعلى الأخص شعبة آسيا والمحيط الهادي يعتبران التقييم مفيداً للغاية. إلا أن الإدارة مازالت تنظر فيما لو كانت ستقوم بإعداد استراتيجية إقليمية جديدة الأمر الذي شكل توصية رئيسية في اتفاق نقطة الإنجاز.

13 - **تقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة.** لاحظت اللجنة أن معدل تنفيذ توصيات التقييم على نحو ما هو وارد في تقرير هذا العام يعتبر مشجعا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعربت الإدارة عن موافقتها الشاملة مع الملاحظات التي أوردها مكتب التقييم بشأن التقرير المذكور، وأبرزت على وجه الخصوص أنها ستبذل جهوداً معينة للعناية بأمر توصيات التقييم عن القضايا المنتظمة، مثل الحاجة إلى تحسين نظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات وضمان إدراج أحكام لتعزيز الاستدامة في وقت مبكر قدر المستطاع في دورة المشروعات/البرامج.

14 - وعلى غرار ما أشارت إليه تعليقات مكتب التقييم عن تقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وافقت اللجنة على أن التقرير شهد تحسناً كبيراً عما كان عليه في العام الماضي. وأقرت اللجنة بعلاقة العمل البناءة القائمة بين دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم فيما يتصل بإعداد هذه الوثيقة الهامة. ومع اعتراف اللجنة بالتحسن الملحوظ في المحتوى التحليلي للتقرير، فقد أشارت إلى أنه سيكون من المفيد في المستقبل أن تتضمن الوثيقة تغطية لقضايا استراتيجية واسعة، إلى جانب تركيزها على المسائل الخاصة بالمشروعات. وسيسهم ذلك في توفير تفهم أفضل للمراحل التي قطعتها الإدارة على طريق إنشاء الآليات الضرورية لضمان إحداث تغييرات مستدامة تؤدي إلى النهوض بالأداء وتحسين النتائج المستخلصة من أنشطة الصندوق. وركزت الإدارة على أنه لابد من أخذ المجلس معوقات الموارد في الصندوق بعين الاعتبار عند تقييم تنفيذ التوصيات.

15 - **تقييم خطة عمل الصندوق لتعزيز فعاليته الإنمائية.** استجابة لما طلبه المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين في أبريل/نيسان عام 2006، فقد واصلت اللجنة مناقشة اقتراح مكتب التقييم الداعي إلى تقييم خطة عمل الصندوق (انظر الملحق 1 من الوثيقة EB 2006/87/R.2). وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على أنه في ضوء المرحلة المبكرة من تنفيذ خطة العمل فإن من المتعذر إجراء تقييم "تقليدي" يركز على أثر خطة العمل ونتائجها على المستوى الكلي. وعلى هذا فلقد كان الاقتراح هو إجراء تقييم لمسار تنفيذ بعض جوانب خطة العمل التي كان مكتب التقييم قد اكتسب خبرة بشأنها في السابق.

16 - علاوة على ذلك فقد وافقت اللجنة على أن يتألف التقييم المقترح من تعليقات على شكل مذكرات تقييم بشأن عدد محدود من المخرجات التي ينتظر استخلاصها في ظل خطة العمل. وستتناول هذه المذكرات ثلاث قضايا مخصوصة هي: (i) تقدير قابلية المخرجات الشاملة للتقييم؛ (ii) عرض لما إذا كانت المخرجات تستفيد على النحو المناسب من الدروس المستخلصة والتوصيات الأساسية الناجمة عن التقييمات السابقة ذات الصلة التي قام بها مكتب التقييم؛ (iii) مدى تماشي المخرجات مع الممارسات الجيدة الدولية.

17 - اشتمل اقتراح التقييم الأصلي لخطة العمل الذي بحثه المجلس في أبريل/نيسان عام 2006 على إعداد إحدى عشرة مذكرة تقييم. على أنه بالنظر إلى أن المجلس لم يكلف المكتب حينها بالشروع في تقييم خطة العمل، فإن المكتب لم يقم بعد بإعداد مذكرات تقييم بشأن أي من المخرجات التي تناقشها الدورة الثامنة والثمانون للمجلس. ونتيجة لذلك فإن المخرجات التي سيعلق عليها المكتب كجزء من التقييم المقترح لخطة العمل ستتضمن ما يلي:

(أ) سياسة الإشراف، ديسمبر/كانون الأول عام 2006

(ب) الإطار الاستراتيجي المعدل 2007–2010، ديسمبر/كانون الأول عام 2006

(ج) استراتيجية إدارة المعرفة، ديسمبر/كانون الأول عام 2006

(د) استراتيجية الابتكار، سبتمبر/أيلول عام 2007

(هـ) تقرير الفعالية الإنمائية، ديسمبر/كانون الأول عام 2007

18 - ولاحظت اللجنة الإطار الزمني الضيق جداً لإعداد مذكرات التقييم، والناجم عن الوقت المحدود المتاح بين موافقة الإدارة على المخرجات وإرسالها إلى المدراء التنفيذيين في دورات المجلس المعنية. وعلى هذا، وتفادياً لعرقلة عمل الإدارة بشأن هذه المخرجات وإرسالها بعد ذلك إلى المدراء التنفيذيين، فإن اللجنة تقترح مناقشة مذكرات التقييم في اللجنة جنباً إلى جنب مع المخرجات المناظرة، عوضاً عن رفع مذكرات التقييم مباشرة إلى المجلس التنفيذي. ويعني ذلك أن تلقى أعضاء لجنة التقييم لمذكرات التقييم قبل فترة قصيرة من دورة اللجنة المعنية.

19 - وأخيراً، ووفقاً للممارسة المتبعة حالياً، فإن اللجنة ستوفر موجزاً للنقاط الرئيسية الخاضعة للبحث بشأن كل مخرج مشفوعاً بتوصياتها في تقرير رئيس لجنة التقييم الذي سيرسل إلى أعضاء المجلس قبل دورة المجلس التي ستعرض فيها المخرجات المعنية.